

Source : AN-NAHAR
 Date : 5.6.98
 Photo No. : 274

بلديتي، بلديتي، بلدي

بقلم سمير قصير

سيأن لي القاري، إن أكتب لمرة بصفة المفرد المتكلم، فلما أعيش كمحاطن مسجل على لوائح الشطب في مدينة بيروت مفارقة أخالها معبرة عن حال الارتباك الذي ساد ويسود "الحملة" الانتخابية قبل يومين من الاستحقاق البلدي في العاصمة. فلما كنت عام 1992 من النادرين الذين توجهوا إلى أقسام الاقتراع للدلالة بصوتي في انتخابات اشتراكية مشوبة بالخلل (الطاقي، والسياسي)، وعام 1996 كنت أيضاً من الأقلية التي شاركت بحماسة في انتخابات اشتراكية بدت محكومة بما لم يكن يسمى، بعد، منطق "المتوسطة". لكنني أحد نفسي اليوم حاثراً، وللمرة الأولى، بما سأقوله بعد ذلك، ولا اعتقاد أن السبب في هذه الحال علة في نفسي أو تبدل في اقتناعاتي أو استخفاف بالحسابات البلدية.

على العكس تماماً، كنت واحداً من عشرات الآلاف من المواطنين الذين ضموا توقيعهم إلى عريضة "اللقاء الوطني من أجل الانتخابات البلدية" صاحب شعار "بلدي، بلديتي، بلديتي" الذي اختصر المعنى دور الانتخابات البلدية في إعادة الاعتبار إلى السياسة بالإضافة إلى وظيفتها التمهيلية. بل كنت واحداً من عشرات الآلاف الذين صفوا لما اعتبروه هزيمة للسلطة عندما اضطررت أولاً للعودة عن قرارها بتأجيل الانتخابات تبيحة حكم المجلس الدستوري؛ ثم عندما احجمت عن مبدأ التعين، تحت ضغط التناقضات الداخلية بين اقطابها. وكانت أيضاً ولا أزال واحداً من الذين رأوا في الجولتين الأوليين من الانتخابات، في جبل لبنان والشمال، دليلاً ساطعاً على صحة سياسة المجتمع اللبناني، رغم الشوائب العديدة في أداء وزارة الداخلية المولجة إدارة العملية

الانتخابية وأيضاً رغم الكشف صلاة القاعدتين السياسيتين للبيروتيين لبيان: الطائفية والعائلية.

لعل الارتباك يأتي من هنا، أي من المقارنة بين ما وصفناه في لبنان والشمال وما هو معروض على الناخب البيروتي، ففي الجبل والشمال كانت الانتخابات البلدية انتخابات بلدية، رغم كل التواصص ورغم الرهبة السياسية التي ارتبطت بها. وهي ستكون على الأرجح كذلك في الدائرة والبقاء. أما في بيروت، فهي أبعد ما تكون مما يفترض في استفتانة، سواء قارنا "الحملة" بما حصل ويحصل في قرى لبنان الأخرى وأو ما نشاهده في دول أخرى في مثل هذه المناسبة.

ليس أول على تخلف بيروت عن قواعد اللعبة البلدية من الفوقيات تعاملت بها الشخصيات والقوى الراغبة في الاضطلاع بدور في سياسة العاصمة. ولا يقتصر الأمر على منطق "المتوسطة" الذي يجاج إليه في ميشيه غريزي رئيس الحكومة، والذي يستهوي، على ما يبدو، عطاء الذين كانوا يضعون أنفسهم في موقع مواجهة فاعلية ليبست أبداً بكثير. وإذا كان مرشحه لرئاسة البلدية، عبد الحميد خاخوري، معروفاً نحو أربعة أسابيع فيما لم تفصّل لائحة رئيس الحكومة عن اسم رئاسته ما قبل أربعة أيام من الاقتراع، فإن المعارضه انتظرت أيضاً الآخر للإعلان عن تشكيلتها (شبكة) المكتتبة. وإذا كانت قد كلفت عناء صياغة برنامج بلدي عاقل، فإنها لم تبذل الجهد نفسه لايصالها.

لكن الذي انكى ان المرشحين في بيروت، وإلى أية لائحة انتموا، لم يغيّر القرابة التي يفترضها استحقاق بلدي في مدينة أحوج إلى الديموقراطية المحلية. والمقصود بـ"القرب" ليس الرابط العائلي الذي أخذ حصته أكثر مما يجب، إنما القراب من الناس، مثمناً، بما يحيي نفسه جاهلاً معظم المرشحين، وإن تكون صورهم على الجدران. فكيف يقتصر بعد ذلك؟

كيف لا يكون المواطن أدنى في حال مفارقة؟ وإذا عدنا حيث إلى صيغة الغرد المتكلم، فأنا أقر، مثله، إنني لا أعرف من المرة في عدد أصابع اليد الواحدة. وليطمئن أهل السلطة، هم موزعون اللوائح الثلاث. أكثر من ذلك، لا أعرف حتى بالاسم معظم الأفراد، فيما يكتسبوا انتخابات من اللوائح.

بالتأكيد، سينتسب جمل المواطنين بالمرشحين إلى جم بيروت تقسيماً أخيه، مما جعل الدعاية الانتخابية المعاشرة، من زيارات البرامج، صعبة، وخصوصاً أن الوقت المتاح للحملة كان قصيراً. لكن على اتساعها، تبقى مدينة صغيرة في بلد صغير، بدليل أن الفلاحيين يعرفون مرشحين آخرين من أخيه، آخر. من بين المواطنين يعرف كمال حمدان بعد ظهوره التلفزيوني المتكرر (والذي كفافته لا إلى حظوظه عند أهل السلطة؟) ومن بين المعارضين لم يكن يسامي رزق فعل الأقل بالمستشفى الذي يديره، ناهياً أسعده وجده توفيق؟

ليست المشكلة دائمة في القانون، وإن يكن القانون الانتدابي في بيروت قاصرًا عن تأمين تمثيل شامل، المشكلة، هنا، تصدق أن الحق على القانون، وعلى السلطة، وتتصرف على ملء سواء بالانضمام إلى الموالاة أو بالبقاء في المعارضة، أحيلنا مكرهين في إننا قيئنا، في بيروت، تموير شعار الحملة من أول الافتتاح، فاقررنا أن في إمكان الأكثر نفوذاً بيننا الادعاء: "بلديتي أنا، بلديتي أنا"، ولم تتحرك إلا للاستظلل سلطانه أو لمراقبة المعركة بدل خذ